

دور البنوك الإسلامية الفلسطينية في تمويل المشاريع الصغيرة

The Role of Palestinian Islamic Banks in Financing Small and Medium Projects

إعداد الباحث: أكرم حمدان

طالب دكتوراه اقتصاد اسلامي، جامعة صباح الدين زعيم، اسطنبول، تركيا

Email: hamdanakram@msn.com

المخلص

تعتبر البنوك الإسلامية في فلسطين حديثة العهد وتشكل من السوق المصرفي نسبة لا تتجاوز ١٢% إلا أنها تشهد اقبالاً متزايداً خلال السنوات الأخيرة بسبب رغبة العملاء في البحث عن المنتجات التي تلبّي متطلبات الشريعة الإسلامية.

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على عمل البنوك الإسلامية في فلسطين وما تبذله من جهود في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والدور الذي يجب أن تمارسه نظراً لطبيعة أهدافها وعملها الذي يتضمن تشجيع العمليات الانتاجية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

يهدف البحث الى توضيح أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين وبيان حجم التمويلات لهذا الغرض من قبل البنوك الإسلامية كما يوضح حصة تمويلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعرض وسائل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

توصل البحث الى أن البنوك الإسلامية تعمل بشكل مركز جداً في عمليات المرابحة للأمر بالشراء وتعتبر مساهمتها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة محدودة جداً مما يساهم في زيادة نطاق التمويل الاستهلاكي لدى العملاء وبالتالي تبتعد البنوك عن مخاطر المشاركة وأية تبعات ادارية واستشارية قد تساهم بها لأصحاب المشاريع.

يتطلب من البنوك التوجه لتطوير تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء الوحدات الادارية اللازمة أو انشاء شركات تمويل تابعة لها وتبني توجه تطوير هذا القطاع من الادارات العليا للبنوك كما وتقديم المساندة الادارية والمالية حسبما يلزم وبهذا يحصل التكامل في دور البنوك بين تطوير وتنمية المجتمع وتحقيق الربح العادل للمساهمين وتشغيل العمالة.

الكلمات المفتاحية: بنوك اسلامية، مشاريع صغيرة ومتوسطة، فلسطين

The Role of Palestinian Islamic Banks in Financing Small and Medium Projects

Abstract

Islamic banks in Palestine are very recent and constitute of the banking market no more than 12%. However, they are witnessing an increase in demand in recent years due to the desire of customers to have products that meet the requirements of Islamic sharia.

The importance of this research lies in shedding light on the work of Islamic banks in Palestine and the efforts they exert in financing small and medium enterprises and the role they must play given the nature of their objectives and their work, which includes encouraging production processes and contributing to the development of the Palestinian economy.

The research aims to clarify the importance of small and medium enterprises in Palestine and the size of financing for this purpose by Islamic banks, as well as clarify the share of financing for small and medium enterprises, and show the means of financing small and medium enterprises.

The research found that Islamic banks focused on the Murabaha financing, and their contribution to financing small and medium enterprises is very limited, which contributes to increasing the scope of consumer financing for customers and so the banks avoid the risks of participation with projects' owners.

Banks are required to invest in the development of financing small and medium enterprises through the establishment of the necessary administrative units or the establishment of financing companies affiliated to them and adopt the direction of developing this sector from the higher management of the banks as well as providing administrative and financial support as necessary, and thus the role of banks will be integrated between developing society and achieving a fair profit For shareholders and customers.

Key words: Islamic banks, small and medium enterprises, Palestine

جدول المحتويات

٤٠٩	المُلخَص
٤٠٩	الكلمات المفتاحية
٤١٢	مشكلة البحث
٤١٢	أهداف البحث
٤١٢	المقدمة
٤١٣	الدراسات السابقة
٤١٤	المبحث الأول: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أهميتها، أدوات تمويلها:
٤١٤	المطلب الأول: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة
٤١٦	المطلب الثاني: أهمية المشاريع الصغيرة الاقتصادية
٤١٦	المطلب الثالث: أدوات تمويل المشاريع الصغيرة من خلال البنوك الإسلامية
٤١٨	المبحث الثاني: البنوك الإسلامية في فلسطين
٤١٨	المطلب الأول: تقديم البنوك الإسلامية في فلسطين
٤١٩	المطلب الثاني: حجم تمويلات البنوك الإسلامية وتمويلات المراجعة
٤٢٢	المطلب الثالث: حجم تمويلات البنوك الإسلامية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
٤٢٣	المبحث الثالث: تطوير آلية عمل البنوك الإسلامية في مجال المشاريع الصغير والمتطورة
٤٢٣	المطلب الأول: تطوير أعمال البنك كهيكل تنظيمي وآلية عمل
٤٢٤	المطلب الثاني: تطوير تعليمات البنك المركزي
٤٢٥	الخاتمة: النتائج والتوصيات
٤٢٥	أولاً: الخاتمة
٤٢٦	ثانياً: التوصيات
٤٢٦	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

يعمل في فلسطين سبعة عشر بنكا ثلاثة منها اسلامية هي البنك الاسلامي العربي والبنك الاسلامي الفلسطيني وبنك الصفا لديها ٥٥ فرعا موزعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وجميعها تحمل تحت اشراف سلطة النقد الفلسطينية التي هي بمثابة البنك المركزي الفلسطيني. تعتبر فلسطين من الدول ذات الاقتصاد الضعيف ومعظم الشركات العاملة فيها ضمن الشركات ذات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر حيث تبلغ نسبتها ٨٩٪، البنوك الاسلامية في فلسطين ليست قديمة ويمكن القول أنها بدأت بشحن جهودها في الخمسة سنوات الأخيرة التي شهدت توسعا جغرافيا ملموسا.

معظم الدول العالمية تركز في اعمالها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تساهم هذه المشاريع في تطوير الاقتصاد وتشغيل العمالة، يغلب الطابع العائلي على هذه المشاريع وتحتاج الى راس مال ليس بالكثير وتصنف المشاريع على أنها صغيرة أو متوسطة بشكل مختلف من دولة لأخرى اعتمادا على معايير منها راس مال الشركة وعدد العمال وغيرها من المعايير.

حصة البنوك الاسلامية في فلسطين لا تتجاوز ١٢٪ حسب البيانات المالية للبنوك نهاية العام ٢٠١٧ وتعتبر هذه النسبة صغيرة جدا وتسعى البنوك الاسلامية لزيادة هذه النسبة من خلال التوسع المتسارع في مختلف المناطق الجغرافية. تشكل تمويلات المراجعة في فلسطين نسبة عالية تتجاوز ال ٩٠٪ من اجمالي المحفظة التمويلية للبنوك الاسلامية وتعتبر مساهمتها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة متدنية جدا وتعتمد بشكل عام على تمويل المراجعة لا المشاركة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في توضيح دور البنوك الاسلامية في فلسطين في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الإجابة على سؤال البحث الرئيسي وهو:

"ما هو دور البنوك الاسلامية الفلسطينية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية سيتم الاجابة عليها خلال البحث وهي

١. ما هو حجم التمويل بشكل عام في البنوك الاسلامية الفلسطينية
٢. ما هي نسبة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
٣. كيف هي وسائل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أهداف البحث

١. توضيح أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين وبيان حجم التمويلات لهذا الغرض من قبل البنوك الاسلامية
٢. توضيح حصة تمويلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٣. عرض وسائل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أهمية البحث

خلال السنوات القليلة الماضية لا يوجد أبحاث ناقشت هذا الأمر في فلسطين وسيضيف هذا البحث مادة علمية تناقش هذا الأمر حول البنوك الإسلامية في فلسطين كما أتمنى أن يساهم في تطوير أعمال البنوك الإسلامية في هذا المجال وبالتالي المساهمة في تحقيق الرؤية للبنوك الإسلامية بشكل أكبر من أجل تطوير الانتاج وتشغيل العمالة، الأمر الذي سيقبل ولو بشكل قليل من التمويلات الاستهلاكية.

محددات الدراسة

الحدود المكانية: البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين وهي البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني ولكن تم استثناء بنك الصفا حيث أنه حديث العهد
الحدود الزمانية: كافة الأرقام المنشورة في هذا البحث اعتمدت على البيانات المالية للبنوك خلال الفترة ٢٠١٣ حتى نهاية ٢٠١٧.

الدراسات السابقة

١. غادة بنت عثمان نصيف دراسة حالة في مدينة جدة - دور البنوك الإسلامية في تمويل المشاريع التجارية (نصيف، ٢٠٠٨)

نشرت هذه الدراسة من خلال جامعة الملك عبد العزيز - عمارة الدراسات العليا وخلصت الى أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه تمويل المنشآت التجارية الصغيرة وأن هناك فرصة للبنوك الإسلامية لتوظيف أموالها في ضوء توفر رغبة أصحاب هذه المنشآت بالتعامل مع البنوك الإسلامية ، فمن خلال دراسة ميدانية أجرته الباحثة أوضحت النتائج تفضيل أصحاب المنشآت للبنوك الإسلامية وضرورة الاهتمام بجودة المنتجات المصرفية الإسلامية كما وضرورة زيادة الحملات التسويقية للبنوك الإسلامية كما وحث البنوك لابتنكار أساليب تمويل جديدة تناسب احتياج هذه المنشآت ، اهم ما جاء في التوصيات ضرورة وجود جهة خارجية تقدم الاستشارات والدراسات والمعلومات للمنشآت الصغيرة وتشجع البنوك لتمويلها.

٢. د. ياسر عبد طه الشرفا، دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين بعنوان - أهمية البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي (الشرفا، ٢٠١٢).

هدفت الدراسة الى ابراز أهمية المصارف الإسلامية في تمويل وانماء الصناعة في قطاع غزة من خلال أدوات تمويل الاستصناع والموازي وذلك للتغلب على الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها أهل قطاع غزة حيث يوجد مشكلة تمويل من قبل البنوك التقليدية كما وهدفت الدراسة الى اللقاء

الضوء على تطبيقات الاستصناع و ابراز المزايا المتوقعة على الاقتصاد الفلسطيني ومؤسساته الصناعية وصولا الى نموذج عملي مقترح لتمويل قطاع الصناعة. وقد خلصت الدراسة الى وجود رغبة لدى البنوك الاسلامية للتوسع في انماء القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الاستصناع على الرغم من وجود صعوبات التمويل في هذا المجال وذلك بسبب قلة الضمانات المقدمة للحصول على هذا النوع من التمويل مما يزيد نسبة مخاطر القدرة على السداد، واتضح من الدراسة ان رغبة البنوك للتعامل مع القطاع الصناعي اقل من القطاع التجاري ورأى الباحث أنه من الممكن تحقيق الارباح من عمليات الاستصناع من خلال سعي ادارات البنوك لعمل دراسات وافية للطلبات المقدمة كما ينصح الباحث سلطة النقد الفلسطينية التي تعمل بمثابة البنك المركزي الفلسطيني بضرورة تشجيع البنوك للتعاون في المجال الصناعي، كما وضرورة تنوع ادوات التمويل في البنوك الاسلامية العاملة.

٣. د. محمد البلتاجي، "تمويل المشروعات الصغيرة بالمصارف الاسلامية" (البلتاجي، ٢٠٠٩)

ناقش الباحث أهمية المشاريع الصغيرة ودورها في توفير فرص العمل وتحقيق التوازن الاقتصادي و الدور الفعال الذي تساهم به المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة وكذلك التنمية الاجتماعية وهذا بدوره يدعم الاقتصاد القومي ويزيد من معدل دخل الفرد كما واهتم البحث بتصنيف المشاريع الصغيرة حسب العمالة أو راس المال أو قيمة المشتريات وأشار الى أهمية في البنوك ان تلعب دورا هاما لتمويل المشاريع الصغيرة بمختلف الادوات حيث ان البنوك التقليدية تحجم عن تمويل المشروعات الصغيرة نظرا لقلّة الضمانات وعدم انتظام السجلات المحاسبية وارتفاع درجة المخاطرة . وقد أكد الباحث الى أن المنهج الإسلامي يقدم منظومة من صيغ التمويل الإسلامي التي تناسب ظروف المشروعات الصغيرة، مثل الإجارة والمشاركة والسلم والإستصناع والمرابحة والبيع الآجل وقد استطاعت المصارف الإسلامية في الوقت الحالي تمويل العديد من المشروعات الصغيرة بصيغ التمويل الإسلامي مثل البنك الوطني للتنمية وبنك فيصل الإسلامي السوداني وثبت نجاحها.

المبحث الأول: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أهميتها، أدوات تمويلها:

المطلب الأول: تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي شركات صناعية أو خدمية يتم تشغيلها من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد لتوفير دخل مناسب باستخدام رأس مالها محدود ويعرفها بوقرة زهر الدين (زهر الدين، ٢٠١٣) بأنها "منشأة بسيطة ذات مسمى تكنولوجي محدود تدار من قبل ملاكها هدفها في الغالب تغطية الاحتياجات المادية اللازمة لأصحاب المشروع عن طريق ردف السوق المحلية بمتطلباتها". يتم تصنيف الشركات الى صغيرة أو متوسطة حسب معايير مختلفة منها عدد الموظفين وحجم راس المال أو معيار المستوى التكنولوجي وغيرها ففي أوروبا على سبيل المثال يعتبر عدد العمال أحد المعايير (Loecher، ٢٠٠٠) وحجم دوران المال السنوي فالشركات التي عدد موظفيها اقل من ٥٠ موظف ودورانها المالي في

العام يقل عن مليون يورو وتعتبر شركة صناعية صغيرة بينما اذا كان عدد الموظفين اقل من ٥٠٠ موظف ودوران المال من مليون الى ١٢,٨ مليون يورو تعتبر شركة صناعية متوسطة هناك العديد من التصنيفات الأخرى لتصنيف الشركات ولكني أردت الإشارة الى أن عدد العمال هو احد معايير التصنيف.

يضيف محمد فرحان (فرحان، ٢٠١٦) أن تصنيف الشركات يتدخل به عدة عوامل منها:

١. معيار عدد العاملين: يختلف هذا المعيار من دولة لأخرى فمثلا في امريكا وفرنسا يعرف المشروع

الصغير الذي يشغل أقل من ٥٠٠ موظف، بينما في الدانمارك وايرلاند وبلجيكا اقل من ٥٠ موظف^١

وكذلك في ألمانيا^٢ اضافة الى دول اخرى تختلف فيما بينها حسب عدد العمال.

٢. معيار رأس المالي (صافي حقوق الملكية):

يستخدم هذا المعيار في العديد من الدول ففي اليابان على سبيل المثال يصنف المشروع على أنه صغير اذا لم يزد رأس ماله عن ١٠ ملايين ين وفي الأردن يعتبر المشروع صغيرا اذا كان رأس ماله أقل من خمسون ألف دينار، وبالتالي لا يوجد معيار واحد في جميع الدول وانما يحدد ذلك الدولة نفسها بناء على اقتصادها.

هناك معايير أخرى مثل الاستخدام التكنولوجي داخل المؤسسة أو معيار المبيعات. في فلسطين يتم تصنيف المشاريع حسب عدة معايير منها عدد العمال (السميري، ٢٠١٤) حيث تعتبر الشركات التس تشغل من ٥ الى ٩ موظفين شركات صغيرة^٣ والشركات التي تشغل ١٠ الى ١٩ موظف متوسطة.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ - ٥٠ عامل فيما يصنف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من ١٠ عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملا بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين ٥٠ - ١٠٠ عامل بالمشروعات المتوسطة^٤.

^١قاسم الحموري: التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والاجتماعية لاقليم الشمال" جامعة اربد الأردن، ٤-٥/٥/١٩٩٩ ص ١.
^٢نبيل أبودياب: تعريف المنشآت لصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها، مقدم للملتقى السنوي السادس بعنوان "دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ٢٧-٢٩/٩/٢٠٠٣، ص ٤.
^٣ نور الدين السميري، دراسة: الاقتصاد الفلسطيني قائم على المشاريع الصغيرة جداً لعدم اهتمام القطاع المصرفي بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة جامعة الأزهر بغزة تمنح درجة الماجستير للباحث الاقتصادي نور الدين السميري ٢٦/١/٢٠١٤.

^٤تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الاولى، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

المطلب الثاني: أهمية المشاريع الصغيرة الاقتصادية

تحتل المشاريع الصغيرة أهمية عالية في تطوير اقتصاد الدول وتوفير فرص العمل بالأخص في الدول النامية ففي أندونيسيا على سبيل المثال ٩٠% من الشركات تصنف ضمن شركات صغيرة/متوسطة (NurulHuda، ٢٠١٢) وفي فلسطين تمثل ٨٩% من إجمالي الشركات (السميري، ٢٠١٤).

وقد ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحويلات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة وتلبية لرغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة مشكلة البطالة بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية والعجز التجاري ومختلف المشاكل الاقتصادية.

يرى الباحث عبد الفتاح نصر الله (نصرالله، ٢٠٠٤) أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هامة للمجتمع لأنها تساهم في في استيعاب قوة العمل وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع الفلسطيني كما أنها تساهم في توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبى احتياجات المجتمع الفلسطيني على سبيل المثال وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي كما تشجع المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة وتكون عبارة عن نواة لصناعات الكبيرة .. ويشير الكاتب أيضا الى أهميتها في الاستقرار الاجتماعي والسياسي حيث تعطي هذه الفئة من العمل القدرة على التفاعل في العملية الانتاجية.

المطلب الثالث: أدوات تمويل المشاريع الصغيرة من خلال البنوك الاسلامية

كما نعلم فإن البنوك الاسلامية تختلف عن البنوك التقليدية التي تقوم على مبدأ اقراض المال مقابل فوائد ربوية بينما تعتمد البنوك الاسلامية على عدة أساليب تمويلية لتوفير المعدات اللازمة للمشاريع أو رأس المال اللازم للصنع كما وتغطية المصارف التشغيلية وذلك بأسلوب ميسر واضح يساهم في تطوير المشاريع وتنفيذها ضمن ضوابط شرعية واقتصادية. يرى الباحثين المكي الدراجي وجديدي روضة (الدراجي و روضة، ٢٠١٣) أن صيغ التمويل تنقسم الى ثلاثة أقسام:

١. صيغ التمويل القائمة على البر والاحسان:

هذه الصيغ يقدم فقط القرض الحسن من خلال البنوك الاسلامية والذي بموجبه يقوم البنوك بتقديم مال دون أية عوائد على أن يتم استرداد هذا المال خلال فترة سداد يتم التوافق عليها ويكون ذلك المنح طمعا في الثواب من الله عز وجل وأحيانا يصنف ضمن نشاط البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية. هناك أيضا صيغ أخرى ولكنها لا تخص البنوك مثل مصارف الزكاة والوقف والاقراض المباشر من أصحاب المال.

° الدراجي، المكي؛ روضة، جديدي، التمويل الاسلامي ودوره في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الوقف والزكاة)، جامعة الوادي/الجزائر ٢٠١٣.

٢. صيغ التمويل القائمة على المشاركة

يضيف الباحث حسين الأسرج (الأسرج ح.، ٢٠١٠) أن المشاركة هي ما يتم بين شخصين أو أكثر في مال معين أو أموال معينة وذلك من أجل اقتسام الأرباح/الخسائر ويختلف هذا النظام عن المضاربة أن رأس المال يقدم من جميع المشاركين ويمكن أن يكون العمل من شريك معين وتوزع الأرباح/الخسائر حسب الحصص وهنا يكون دور البنك عادة في تقديم المال على سبيل الشراكة مع احد اصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة بحيث يقدم العميل مقترحا لمشروع ما مع دراسة جدوى وخطة عمل فيقوم البنك بدراستها والاستثمار بنسبة ما حسب ما يتم التوافق فيما بينهما ويتميز هذا الأسلوب في تحمل البنك للمخاطر أكثر من عمليات المرابحة كما ومساهمته الأكبر من الناحية الادارية التي من المفترض أن يقوم بها .. اضافة الى المتابعات الدورية خلال دورة حياة المشروع للوقوف على تطوره وعمله ضمن الخطط الموضوعية منذ البداية. ويقع ضمن هذا النوع المشاركة المتناقصة التي تؤدي في النهاية الى خروج البنك وبقاء المشروع للعميل صاحب الفكرة من خلال تسديد مساهمة البنك دوريا من عوائد المشروع او من العميل المشارك.

يعتبر عقد المضاربة أحد عقود المشاركة ولكن ليس برأس المال من الجهات المشتركة ولكن برأس المال من جهة والمعرفة من جهة أخرى وهنا يكون دور البنك المشاركة برأس المال والعميل بجانب الخبرة والمعرفة وهي بنوعها المضاربة المطلقة والمقيدة حسب ما يتم التوافق بين البنك والعميل (ناصر و محسن، ٢٠١١). هناك صيغ أخرى مثل المزارعة والمساقاة والتي تساهم في توفير أدوات مواد الزراعة والري وتتم من خلال عقود خاصة موجهة لهذه المجال الاستثماري.^٦

٣. صيغ التمويل القائمة على الدين

يتمحور دور البنك في هذا النوع بتقديم المال للعميل بعدة أنواع حسبما يلي:

أ. المرابحة أو البيع الآجل:

يعتبر أكثر أنواع التمويل شيوعا وتصل نسبته في معظم البنوك الى نسب تتجاوز ال ٨٠% حيث ترى البنوك فيها تمويلات خالية من مخاطر المشاركة وتحمل الخطر جميعه على العميل كما أن العميل ملزم بتقديم الضمانات اللازمة للسداد ويكمن الخطر الوحيد للبنك الاسلامي في تأخر العميل عن السداد وخسارة البنك لفائدة التأخير التي تعمل البنوك التقليدية على استيفائها عند التأخير ولكن يلاحظ ان البنوك الاسلامية تحتاط لذلك باخذ نسبة أرباح اعلى من نسب الفوائد في البنوك التقليدية كما وتتحوط أكثر من ناحية الضمانات وسرعة تسيلها.

^٦المكي الدراجي، و جديدي روضة. (٢٠١٣). التمويل الاسلامي ودوره في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الوقف والزكاة). الجزائر: جامعة الوادي.

يتمحور دور البنك في شراء المواد التي يحتاجها العميل والتي يستخدمها في المشروع الخاص به ثم يقوم البنك ببيعها للعميل بيعا آجلا مقابل ربح يضاف على المبلغ الأصلي

ب. بيع السلم:

هو شراء سلعة ما بثمن مدفوع عاجلا على أن يتم تسليمها في وقت لاحق وكثيرا ما يستخدم هذا التمويل في المشاريع الزراعية حيث يتم استرداد المال عند قطف الثمر وبيعه من قبل العميل ويقدم البنك المال للعميل لغرض اعمار الارض وشراء ما يلزمه، كما يستخدم في مختلف الاعمال التجارية والصناعية التي يكون فيها الثمن معجلا.

ت. الاستصناع:

يتم تأجيل دفع الثمن لحين استلام البضاعة المصنعة وكثيرا ما يستخدم هذا النوع في المشاريع بحيث يكون العميل مصنعا أو مستفيدا من الصناعة ويكون البنوك هو الممول.

ث. الاجارة المنتهية بالتمليك:

يقوم البنك بشراء معدات أو غيرها تستخدم من قبل اصحاب المشاريع وتأجيرها للعميل من قبل البنك بعقد ينتهي بمنح المعدات المطلوبة والمباني أو غيرها الى العميل على شكل هبة لأن العميل قد دفع قيمة المؤجر خلال مدة العقد على شكل اقساط.

المبحث الثاني: البنوك الاسلامية في فلسطين

المطلب الأول: تقديم البنوك الاسلامية في فلسطين

خلال السنوات الخمسة الماضية شهدت البنوك الاسلامية الفلسطينية تطورا ملحوظا فد ارتفعت حصتها السوقية من ٨% الى ١٢% (رجوب، ٢٠١٧) ويظهر بشكل جلي اقبال العملاء على البنوك الاسلامية تحريا للمعاملات التي لاتخالف الشريعة الاسلامية وقد ساهم في ذلك توسع البنوك الاسلامية الجغرافي حيث تضاعفت عدد فروعها بشكل ملحوظ ويلاحظ أيضا اقبال البنوك التجارية على البنوك الاسلامية بتكوين أذرع لها فقد حصل بنك فلسطين على حصة كبيرة في البنك الاسلامي العربي وحصل البنك الوطني على حصة كبيرة في البنك الاسلامي الفلسطيني كما وساهم بنك القاهرة عمان في انشاء بنك اسلامي جديد هو بنك الصفا. كما وأشارت سلطة النقد الفلسطينية الى وجود فرصة كبيرة أمام توسع البنوك الاسلامية وحصولها على حصة أكبر انطلاقاً من نسبة الراغبين بالتعامل مع منتجات مصرفية مطابقة لتعاليم الشريعة الإسلامية من بين أفراد المجتمع الفلسطيني .

على الرغم من ارتفاع حصة البنوك الاسلامية الا أنها أقل بشكل ملحوظ مقارنة مع معدل دول الخليج العربي، إذ تسجل هناك ٣٤% من إجمالي القطاع المصرفي، في حين تبدو النسبة قريبة من بعض الدول الإسلامية في شرق آسيا، ومنها ماليزيا. وتبدو مرتفعة مقارنة مع تركيا ودول شمال أفريقيا، إذ تبلغ هناك ٦%.

فيما يلي نبذة عن البنوك الإسلامية في فلسطين:

١. البنك الإسلامي العربي:

تأسس البنك الإسلامي العربي، كأول شركة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين، بتاريخ ١٩٩٥/١/٨ وبأشرف البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام ١٩٩٦، ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه السبعة عشر المنتشرة في فلسطين، ويخطط البنك لتوسع أكبر خلال الأعوام القادمة (العربي، ٢٠١٨).

٢. البنك الإسلامي الفلسطيني:

تأسست شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة عام ١٩٩٥ وبأشرف البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام ١٩٩٧، ويبلغ رأسماله المصرح به ١٠٠ مليون سهم بقيمة إسمية دولار أمريكي واحد للسهم، وتم خلال عام ٢٠١٧ زيادة رأسماله المدفوع ليصبح ٦٩ مليون دولار أمريكي. يقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال ٣٦ فرعاً ومكتباً و ٦٦ جهاز صراف آلي في جميع أنحاء فلسطين، منها ١٩ صرافاً يتوفر بها خدمة الأيداع النقدي، وهناك خطط طموحة ليصبح عدد فروعه ٥٥ فرعاً ومكتباً بحلول عام ٢٠٢٠، مما يؤكد هويته كأكبر شبكة مصرفية إسلامية في فلسطين، محققاً رؤيته بأن يكون البنك الفلسطيني الرائد في أنشطة وخدمات الصيرفة الإسلامية التي تلبي احتياجات ومتطلبات العملاء. (الفلسطيني، نظرة عامة، ٢٠١٨).

٣. مصرف الصفا:

تأسس مصرف الصفا كشركة مساهمة عامة قام على تأسيسه مجموعة من الشركات والمؤسسات الكبيرة والشخصيات الاعتبارية والطبيعية المرموقة في العام ٢٠١٦ وبأشرف بممارسة أعماله بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٢ كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، يبلغ رأس مال المصرف ٧٥ مليون دولار أمريكي، ويسعى مصرف الصفا إلى تلبية احتياجات السوق الفلسطيني من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية واستبعاداً للفائدة في جميع صورها وأشكالها. وكذلك ممارسة أعمال التمويل والاستثمار وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (الصفا، ٢٠١٨).

المطلب الثاني: حجم تمويل البنوك الإسلامية وتمويلات المرابحة

لم تظهر البنوك الإسلامية في فلسطين توجهها واضحاً حتى ضمن خططها الاستراتيجية المعلنة سابقاً باتجاه تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أن ذلك لا ينكر تمويل البنوك لعمليات مرابحة لشراء معدات أو أجهزة لتنفيذ مشاريع ولكن هذه الأرقام غير واضحة ضمن التقارير السنوية للبنوك الإسلامية،

بعض المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها هي نسبة المربحة للبنوك والتي تعني بشكل عام تمويل السلع الاستهلاكية والعقارات التي تعتبر مؤشرا سلبيا في حال ارتفعت نسبتها لنشاط البنوك باتجاه تمويل المشاريع التي تكون بصفتها استثمارية على مبدأ المشاركة بين البنك والعملاء. مؤشر آخر سوف يستدل به وهو نسبة تمويلات الاستصناع من اجمالي التمويلات التي ليست بالضرورة أن تمثل المشاريع الصغيرة أو المتوسطة ولكن كما نعلم أن الاستصناع لا يعني مربحة اي لا يعني تمويل بضاعة جاهزة. وقد يكون هناك نسبة من المربحة لتمويل شراء أجهزة أو معدات لتمويل مشاريع ولكنها غير واضحة لكلا البنكين.

فيما يلي بعض الارقم والنسب للبنك الاسلامي الفلسطيني والبنك الاسلامي العربي خلال الأعوام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧ وقد تم استثناء بنك الصفا من المثارنة لحدثه.

البنك الاسلامي الفلسطيني

بلغت نسبة تمويل المربحة ٩٦% حتى نهاية عام ٢٠١٧ وهي نسبة مرتفعة علما أنها كانت ٩٨% عام ٢٠١٣ وهذا يعني توجهها من البنك نحو تمويلات أخرى غير تمويل المربحة وهذا توجه ايجابي ولكنه غير كافي ولكن نهاية العام ٢٠١٦ كانت النسبة ٩٢% ولكن يبدو أن عام ٢٠١٧ كان حافلا بتمويلات المربحة بسبب افتتاح فروع جديدة. عام ٢٠١٥ بدأ البنك تمويل الاستصناع بنسبة بلغت ١,٢٧% من اجمالي محفظة التمويل ارفعت الى نسبة ٢,٣% عام ٢٠١٧ بما قيمته ١٤,٦ مليون دولار ولكن هذه النسبة لا تزال صغيرة جدا مقارنة مع الدور المطلوب للبنك الذي يجب أن يتجه في معظمه الى المشاريع الاستثمارية .. ، ومن الأمور الأخرى للبنك هو عدم وجود دائرة مختصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعكس عدم وجود خطة استراتيجية حتى العام ٢٠١٦ توضح توجه البنك للاستثمار في هذا المجال. (الفلسطيني، التقارير السنوية من العام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧، ٢٠١٧).

البنك الاسلامي العربي

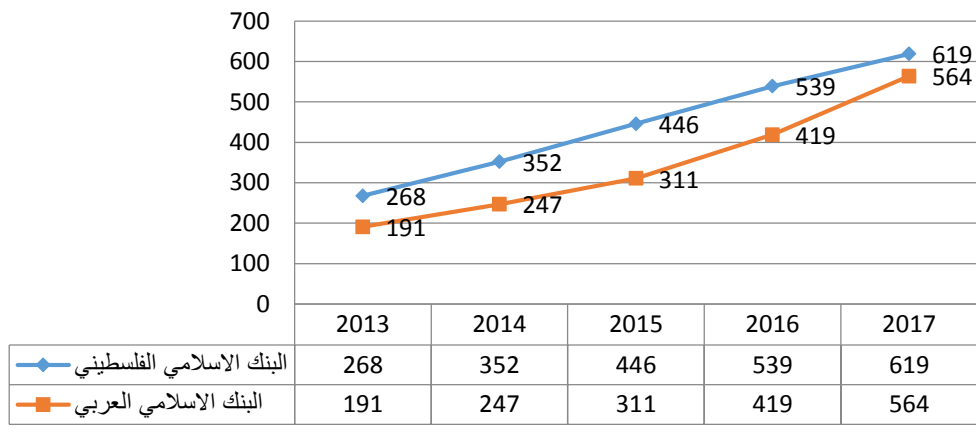
بلغت نسبة تمويل المربحة ٨٩% حتى نهاية عام ٢٠١٧ وهي نسبة مرتفعة علما أنها كانت ٩٠% عام ٢٠١٣ وهذا لا يعني توجهها من البنك نحو تمويلات أخرى غير تمويل المربحة نظرا لاستقرار النسبة، بخصوص الاستصناع فهو موجود منذ العام ٢٠١٣ ولكن بنسبة قليلة ١,٣٦% انخفضت بعد ذلك على ٢٠١٦ على ١,١٣% على الرغم من وجود دائرة لتمويل المشاريع. (العربي، التقارير السنوية ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦، ٢٠١٧).

^٧ تم تقريبها بناء على نماذج بيانات الربع الثالث حيث بيانات نهاية العام ٢٠١٧ غير متوفرة
^٨ لا تتوفر بيانات ٢٠١٧

لكلا البنكين تتطور قيمة ونسبة التمويل بالنسبة للسوق الفلسطيني ولكنها لا تزال غير كافية ويركز البنكين على المراجعة كما يبدو في الجداول والرسومات التالية:

إجمالي التمويل					
2017	2016	2015	2014	2013	
619	539	446	352	268	البنك الاسلامي الفلسطيني
564	419	311	247	191	البنك الاسلامي العربي
ملاحظة: بالنسبة للبنك الاسلامي العربي لا تتوفر بيانات ٢٠١٧/١٢ وقد تم اظهار بيانات الربع ٢٠١٧/٩					

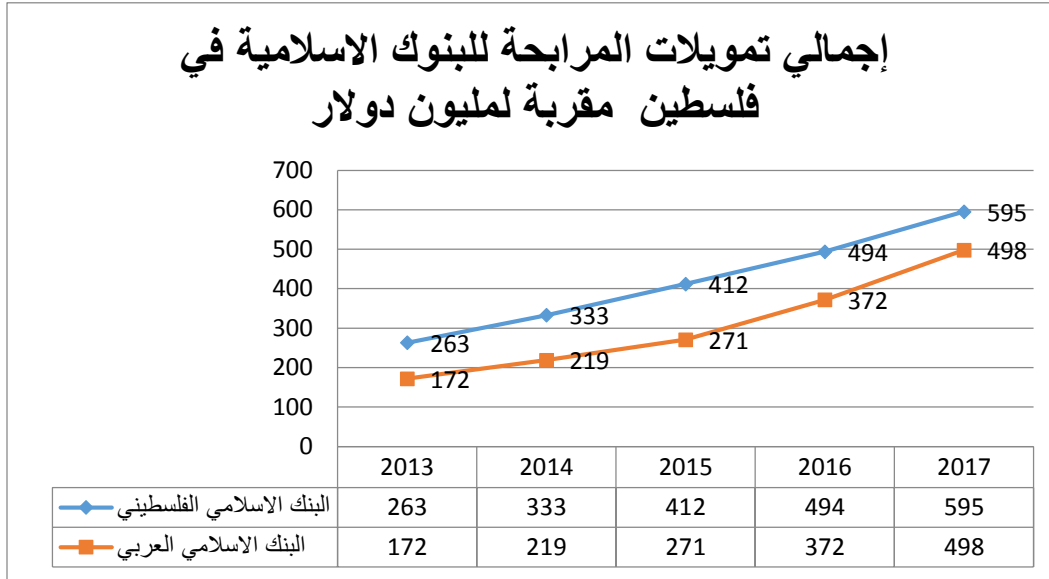
إجمالي التمويلات المباشرة للبنوك الاسلامية في فلسطين مقربة لمليون دولار



بالنسبة لحجم وتطور تمويل المراجعة للبنكين:

المراجعة					
2017	2016	2015	2014	2013	
595	494	412	333	263	البنك الاسلامي الفلسطيني
498	372	271	219	172	البنك الاسلامي العربي
ملاحظة: بالنسبة للبنك الاسلامي العربي لا تتوفر بيانات ٢٠١٧/١٢ وقد تم اظهار بيانات الربع ٢٠١٧/٩					

إجمالي تمويلات المرابحة للبنوك الإسلامية في فلسطين مقربة لمليون دولار



المطلب الثالث: حجم تمويلات البنوك الإسلامية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

قبل التطرق الى حجم التمويلات فإن كلا البنكين يعتمد في تصنيفه للمشاريع الصغيرة معايير سلطة النقد الفلسطينية التالية:

١. أن لا يتجاوز مبيعات العميل/الشركة عن ٧ مليون دولار
٢. أن لا يتجاوز عدد العمال في المنشأة او الشركة ٢٥ عاملاً.
٣. أن لا تكون شركة مساهمة عامة حسب سند تسجيل الشركة (مراقب الشركات)

ولغرض التعرف على حجم تمويلات المشاريع الصغيرة في البنكين فقد تمت مراسلتها والحصول على المعلومات التالية:

١. البنك الإسلامي العربي

يوجد في البنك الإسلامي العربي دائرة خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويتم منح التمويلات لجميع القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية والخدماتية وتعتمد التمويلات في معظمها على المرابحة للأمر بالشراء باستثناء بعض التمويلات التي تزيد عن ١% من الممنوح تنفذ على نظام الاستصناع والاجارة المنتهية بالتمليك، أوضح البنك ان العملاء ملتزمين بالسداد لنسبة تصل الى ٩٩%. لم يوضح البنك أية مشاركات قائمة مع أي من العملاء.

٢. البنك الإسلامي الفلسطيني

لا يوجد في البنك الاسلامي الفلسطيني دائرة خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويتم منح التمويلات لجميع القطاعات ويتم تقديم التمويلات لجميع القطاعات الصناعية والخدماتية حيث لا يوجد تحديد من قبل البنك كما لا يوجد تحديد لقطاع معين من العملاء فتمنح التمويلات لقطاعي الأفراد والشركات. يقدم البنك تمويلات مشاركة بلغت قيمتها تقريبا ٢,٥ مليون دولار حتى نهاية العام ٢٠١٦ ويلتزم العملاء بشكل جيد جدا في التسديد.

المبحث الثالث: تطوير آلية عمل البنوك الاسلامية في مجال المشاريع الصغيرو والمتطورة

المطلب الأول: تطوير أعمال البنك كهيكل تنظيمي وآلية عمل

مما تقدم ومن خلال تحليل آلية عمل البنوك الاسلامية العاملة في فلسطين يتضح أن دورها ينحصر في عمليات التمويل التي تخلو من تحمل المشاركة مع العميل كما يظهر أن نشاط البنوك الاسلامية سواء كعمليات تمويل او مشاركة قليلة جدا ولا يوجد دور اداري واستشاري واضح للبنوك وعليه يمكن تقديم ما يلي للمساهمة في تحسين دور البنوك الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

الفرع الأول: استحداث دائرة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أرى ان اضافة دائرة متخصصة لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيشكل توجهها نوعيا لتعزيز نشاط البنوك في هذا المجال وسيكون من أهم المهام التي ستقوم بها هذه الدائرة ما يلي:

١. دراسات السوق وتحديد آليات العمل من حيث القطاعات (زراعية، سياحية، خدماتية، صناعية وغيرها) وهذا سيساهم في توجيه العملاء نحو هذه المشاريع من خلال الفروع العاملة أو بتصميم برامج خاصة لذلك.
٢. تطوير ما يلزم من آليات عمل ونماذج تستخدم لغرض تقديم الطلبات الخاصة بالمشاريع ومن هذه النماذج، دراسة الجدوى وتحليل التحقق النقدي المتوقع كما وخطة العمل للمشاريع.
٣. تقديم الاستشارات الادارية للعملاء
٤. متابعة المشاريع المنفذة وتقديم المشندة حسبما يلزم
٥. تقديم التقارير الدورية لمتابعة أية انحراف عن المخطط لمختلف المشاريع.
٦. تطوير الخطط التدريبية للموظفين والعملاء لهذا المجال.

هذه الدائرة هامة ويجب أن يحدد لها اهداف سنوية لتتحققها من خلال المشاريع التي ستنفذ من مختلف الفروع وتتابع هذه الدائرة واهدافها من قبل الادارة التنفيذية للبنك للتأكد من صحة عملها وتحقيق الاهداف المطلوبة لأن ذلك يعتبر توجهها استراتيجيا للبنك ودور جديد يقوم به البنك تجاه تحقيق رسالة البنك الاسلامي بشكل عام.

الفرع الثاني: تطوير آلية العمل

اضافة جديدة لاستراتيجية التمويل في البنك تتطلب اجراءات عمل جديدة تتكامل مع برامج التمويل الحالية وبالتالي تطوير منتجات يتم توجيهها باتجاه تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن آليات العمل التي يجب تطويرها هو تطوير برمجيات جديدة للمساهمة في تحليل ومتابعة كافة المشاريع كما وتساهم هذه البرامج في ادارة المشاريع من قبل العملاء أنفسهم وذلك لتقليل المتابعات اليدوية ما أمكن. كما يتطلب الأمر تطوير الموقع الالكتروني للبنك لتوفير كافة المعلومات والنماذج المطلوبة.

الفرع الثالث: الترويج

انشاء دائرة المشاريع الصغيرة وتوجه البنك لهذا المجال يتطلب جهدا اعلاميا مميزا لهذا المجال بحيث يتم تطوير وسائل الاعلام لتعريف العملاء بشكل عام حول نشاطات البنك ويتم عقد ورشات تعريفية في مختلف المناطق الجغرافية المستهدفة كما واستخدام مختلف وسائل الاعلام كوسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الابث المسموع والمرئي لتحقيق نفس الغرض، وارى ان هذا الجهد مميز وهام جدا لأنه هو من سيقدم هذا التوجه لعملاء البنك وللجمهور وسيعرفهم بما يلزم من آليات عمل للتقدم حسبما يلزم.

المطلب الثاني: تطوير تعليمات البنك المركزي

البنوك الاسلامية في فلسطين تتبع الى سلطة النقد الفلسطينية التي هي بمثابة البنك المركزي الفلسطيني وهي الجهة التي تصدر التعليمات المنظمة لعنل جميع البنوك والشركات المالية، إنني ارى ان اصدار تعليمات من قبل سلطة النقد الفلسطيني سيكون عاملا هاما جدا في توجيه جهود البنوك الاسلامية وغيرها لتطوير اعمالها في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويمكن ان تحوي هذه التعليمات عدة أمور منها:

١. نسب معينة كحد ادنى من اجمالي محفظة التمويل
٢. التوزيع الجغرافي لتنفيذ المشاريع
٣. القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لتطوير المشاريع في مختلف الاتجاهات

في ضوء ما تصدر سلطة النقد من تعليمات فإنها ستساهم أيضا في عمليات التوعية والترويج بشكل عام ودون تخصيص بنك معين وذلك لتشجيع المواطن على العمل مع البنوك ولاعلامه بدوره ودور البنوك ومن المهم أن نعلم مدى راحة

العميل حين يأتي الأمر من قبل البنك المركزي، وقد تم هذا الأمر في العديد من الأمور المصرفية في فلسطين كنظام الشيكات المعادة الفلسطيني حيث كان الدور الرئيسي لتوعية المواطنين لسلطة النقد الفلسطينية.

وأرى أن دخول سلطة النقد الفلسطينية سوف يساهم في اتمام ما يلزم من تعاون مع مختلف الوزارات العاملة في فلسطين بشكل مركزي عند إطلاق المشاريع حيث كما نعلم أن هذه المشاريع سوف تتحول الى شركات مسجلة في وزارة الصناعة وفرغ التجارة والصناعة وغيرها من الوزارات والدوائر لذا ستتمكن سلطة النقد من تطور آلية تساعد البنوك لتنفيذ أعمالها بشكل سلس ميسر.

ومن الأمور التي أرى أن سلطة النقد دور فيها هو امكانية التنسيق مع مختلف الوزارات للحصول على خصومات ضريبية تشجيعية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي سيساعد بشكل كبير في ترويج هذه المشاريع من خلال البنوك.

إنها جهود مختلفة تصب جميعها في اتجاه واحد وهو ايجاد ظروف ملائمة محفزة للمواطنين وللبنوك لتنفيذ المشاريع التي ستساهم في تطوير الاقتصاد.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

حصة البنوك الاسلامية الفلسطينية ١٢% كما هي نهاية العام ٢٠١٧ وتشكل معظم محفظتها الائتمانية من عمليات المرابحة الأمر بالشراء لأنها تتقدم بشكل متسارع ولكن تتقدم البنوك الربوية أيضا من خلال التوسع الجغرافي لجميع البنوك، لكن البنوك الاسلامية في فلسطين تسعى بشكل أكبر كما ويلاحظ اقبال المستثمرين لشراء حصص كبيرة في البنوك الاسلامية بسبب زيادة الطلب من قبل العملاء على البرامج الاسلامية لأسباب دينية في معظم الحالات. تعمل البنوك الاسلامية جاهدة لتطوير حصتها السوقية من خلال افتتاح فروع جديدة بزيادة التوسع الجغرافي للوصول الى اكبر شريحة من العملاء حيث أماكن سكنهم وعملهم كما وتعمل البنوك على تطوير منتجاتها المصرفية لتلبية حاجة العملاء من خلال البطاقات الائتمانية واجارة المنفعة وغيرها مما عزز من دور البنوك الاسلامية في تلبية حاجات العملاء كما والمنافسة مع البنوك الربوية، ولا ننسى الاستثمار الكبير في الخدمات الالكترونية ملبية بذلك حاجة العصر.

دور البنوك الاسلامية الاستثماري بالأخص في المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يزال غير مذكور فحصة المشاريع الصغيرة قد تكون معدومة في تمويلات المشاركة انما يتم تمويل هذه المشاريع بأسلوب المرابحة ولم تأخذ البنوك زمام المبادرة لتصميم برامج متكاملة مما يضعها في مسافة غير قريبة من اهدافها كبنوك اسلامية وآلية عملها التي يجب ان تهدف الى تنمية المجتمع والاقتصاد واعتماد مبدأ المشاركة الذي يؤدي الى زيادة المشاريع الانتاجية التي تساهم في توفير فرص عمل وتشجع الانتاج وبالتالي النهوض بالاقتصاد.

ثانياً: التوصيات

من المفروض ان تسارع البنوك الاسلامية الى تأسيس دائرة/قسم خاص بتمويل المشاريع الصغيرة تعمل بشكل كامل في مساعدة العملاء الراغبين بالبدء بمشاريع صغيرة ومتوسطة وتفعيل تمويلات المشاركة بحيث يخصص جزء مهم من نسبة تمويلها الاجمالي ليكون في هذه المجال ويمكن ان تساعد سلطة النقد الفلسطينية في ذلك من تحديد نسب وتقديم مساعدات مختلفة. كما نوصي بأن تقوم البنوك بتطوير الجهود الادارية لدراسة المشاريع وتقديم المشورة لاصحاب المشاريع ليعد أكبر من التمويل بحد ذاته، ويمكن للبنوك الاسلامية انشاء شركات مساندة تتخصص بتمويل المشاريع الصغيرة بحيث تكون شركة مشتركة بين هذه البنوك الاسلامية وبمساهمة فيما بينها.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع الأجنبية

- Aulia NurulHuda .(٢٠١٢). *The Development of Islamic Financing Scheme for SMEs* . Procedia - Social and Behavioral Sciences (المجلد ٥٢).
- Ulrich Loecher .(٢٠٠٠). *Small and medium-sized enterprises – delimitation and the European definition in the area of* . *European Business Review* ١٢ (٥)، ٢٦١-٢٦٤. تم الاسترداد من <https://doi.org/10.1108/09555340010373537>

المراجع العربية

- أ. عبدالقادر زيتوني. (٢٠١٢). دور الوقف في تمويل المشروعات الصغيرة. *أوقاف*، ٢٢، ١١٧.
- الاقتصادي. (٢٠١٦). ١٣٦ ألف مؤسسة و منشأة في فلسطين حتى ٢٠١٥. تم الاسترداد من <http://www.aliqtisadi.ps/article/30051/136-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%AD%D8%AA%D9%89-2015>
- البنك الاسلامي العربي. (٢٠١٨). *لمحة عامة*. تم الاسترداد من البنك الاسلامي العربي: http://www.aibnk.com/post/ar/105/%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A9_%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/58

- البنك الإسلامي الفلسطيني. (٢٠١٤). التقرير السنوي. فلسطين - رام الله: البنك الإسلامي الفلسطيني.
- البنك الإسلامي الفلسطيني. (٢٠١٧). التقارير السنوية من العام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧. فلسطين - رام الله: البنك الإسلامي الفلسطيني.
- البنك الإسلامي الفلسطيني. (٢٠١٨). نظرة عامة. تم الاسترداد من البنك الإسلامي الفلسطيني:
<https://www.islamicbank.ps/ar/about/overview/pib>
- المكي الدراجي، و جديدي روضة. (٢٠١٣). التمويل الإسلامي ودوره في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الوقف والزكاة). الجزائر: جامعة الوادي.
- بوقرة زهر الدين. (٢٠١٣). دور البنوك الإسلامية في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر - سطيف: جامعة فرحات عباس.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (٣، ٢٠١٠). صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي. دراسات إسلامية، ٨.
- حسين عبد المطلب الأسرج. (٢٠٠٩). دور التمويل الإسلامي في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. تم الاسترداد من مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: <https://giem.kantakji.com/article/details/ID/263>
- د. أحمد عثمان بابكر. (٢٠٠٤). تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية - تجربة بعض المصارف السودانية.
- د. محمد البلتاجي. (٢٠٠٩). تمويل المشروعات الصغيرة بالمصارف الإسلامية. مؤتمر العمل المصرفي والمالي الإسلامي.
- د. ياسر عبد طه الشرفا. (٢٠١٢). أهمية البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي. غزة - فلسطين: الجامعة الإسلامية.
- سليمان ناصر، و عواطف محسن. (٢٠١١). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. الجزائر - غرداية: الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التيسير.
- عبدالفتاح أحمد نصر الله. (٢٠٠٤). دراسة حول المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية. بحث دراسي، فلسطين - غزة.

- غادة بنت عثمان نصيف. (٢٠٠٨). دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت التجارية الصغيرة - دراسة تطبيقية في مدينة جدة . جدة : جامعة الملك عبد العزيز.
- محمد رجب. (١، ٢٠١٧). قفزات بنمو المصارف الإسلامية في فلسطين. تم الاسترداد من العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/1/31/%D9%82%D9%81%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86>
- محمد عبد الحميد فرحان. (٢٠١٦). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لأهم مصادر التمويل. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- مصرف الصفا. (٢٠١٨). نبذة عن المصرف. تم الاسترداد من مصرف الصفا: <http://www.safabank.ps/ar/page/brief>
- نور الدين السميري. (٢٠١٤). الاقتصاد الفلسطيني قائم على المشاريع الصغيرة جداً لعدم اهتمام القطاع المصرفي بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة . غزة: جامعة الأزهر.

جميع الحقوق محفوظة © 2020، الباحث أكرم حمدان، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)